مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

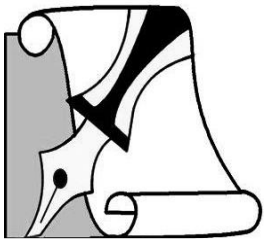

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

شهد الحراك السياسي الداخلي في لبنان نوعاً من الدينامية خلال الأسبوعين الماضيين، تمثل في كثافة القضايا التي فُتحت للنقاش بعدما كانت محط نزال ونزاع حادّ بين الأطراف السياسية، وعُقدت خمس جلسات لمجلس الوزراء في أسبوعين، إضافةً إلى الحديث المعلن عن ضرورة الخروج من المأزق السياسي الذي أفقد الدولة مقوّمات قوّتها وحضورها ووجودها.

١ . جلسات مجلس الوزراء:

بما يعكس قناعة لدى الأطراف السياسية المشكِّلة للحكومة، بضرورة تفعيل عملها، والتقدم قُدُماً نحو الأمام في العلاقة بين أطرافها، توافق الجميع على عقد إجتماعات متلاحقة لمجلس الوزراء، خُصّص اثنان منها لبحث الوضع المالي والإقتصادي في البلاد، وواحد لبحث ملف الإتصالات والتجديد لشركات الخلوي، وإثنان أو ثلاثة لبحث البنود العادية المتعلقة بقضايا الناس وشؤون الدولة، وتلوّث الليطاني.. لكن الجلسات الكثيرة كانت مضيعة للوقت، لأنها لم تُسهم إلا في:

ـ التسليم بمبدأ التجديد لشركات الخلوي دون القدرة على فتح مناقصات وتطوير للشركات، بسبب الخلافات المستمرة على الحصص في الشركات الجديدة.

. نعي مجلس الوزراء لبحيرة القرعون ونهر الليطاني، بسبب التلوّث الذي يضربهما على عين الحكومة، لأن المرامل والكسارات والمعامل والبلديات و... إلخ المشاركة في عملية التلويث تحظى بغطاء هذا الزعيم أو ذاك.

ـ إعلان الحكومة، وكأنها جهة مراقبة، أن السموم في المأكولات والمزروعات التي ترتوي من بحيرة القرعون ونهر الليطاني بلغت حدودها القصوى، وباتت تشكل خطراً على متناوليها، وتسبّب الأمراض السرطانية، دون إتخاذ الإجراءات الرادعة والمانعة لاستمرار الأسباب، أو إيقاف الكارثة.

ـ عرض وزير المالية علي حسن خليل في جلستين للحكومة وعلى مدى ساعات عدة لمالية الدولة، واصفاً أن الدولة على شفير الإنهيار ما لم تُتخذ الخطوات اللازمة، وعلى رأسها، إقرار موازنة للدولة، والعمل على إقرار سلسلة الرتب والرواتب، وإستخراج النفط. إلا أن الوزراء في الحكومة بدوا وكأنهم يسمعون الأرقام

التي يتلوها خليل حول العجز والدين العام وموازنة الدولة والحلول المطروحة للمرة الأولى، وبدلاً من ملاقاة خليل في منتصف الطريق شنّ فؤاد السنيورة وكتلة المستقبل هجوماً لاذعاً على وزارة المالية ووزيرها لتعطيل كل الإقتراحات التي طرحها (سنفرد عنواناً مستقلاً لهذا السجال وأسبابه).

إضافةً إلى ذلك كانت الحكومة اللبنانية على الرغم من إجتماعاتها المكثفة غائبة كلياً عن معالجة القضايا الحياتية والإنسانية على الأراضي اللبنانية، فضلاً عن عجز الحكومة عن طرح بند على جدول أعمالها لتسليح الجيش في وجه الإرهاب المتفاقم في المنطقة وعلى الحدود، وذلك لاعتبارات خارجية، الأمر الذي يدفع للقول إن الرغبة لدى الأطراف السياسية كانت في تفعيل جلسات الحكومة وليس عملها، بهدف الإيحاء من خلال الجلسات المتعددة والمكثفة بالإيجابية في الأوساط الشعبية، خاصةً في ظلّ تفاقم الأزمات الإجتماعية والبيئية والإقتصادية وعودة الحديث عن إمكانية عودة التحرّكات الشعبية على خلفيات مختلفة من النفايات إلى الكهرباء وصولاً إلى الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية المتافقمة، خاصةً وأن ملف النفايات، لم يُحل بعد، والرفض الشعبي لا يزال قائماً لمطمري الكوستا برافا والكرنتينا.

٢ . الإنتخابات الرئاسية في لبنان:

يبدو أن ملف الإنتخابات الرئاسية في لبنان بات في أسفل سلم الأولويات المحلية والإقليمية والدولية على حدٍ سواء، إلى درجة غياب هذا الملف عن صدارة الإهتمامات والتصريحات، حتى بات الحديث عنه أشبه برفع العتب. ويسجّل في هذا المجال إجماع الصحف والمحلّلين والسياسيين اللبنانيين على أن إنتخاب رئيس للجمهورية كان موضوعاً جانبياً في مباحثات وزير الخارجية الفرنسية إلى بيروت قبيل منتصف هذا الشهر (ستخصص عنواناً مستقلاً للزيارة)، وذلك على الرغم من إصرار حزب الله أثناء لقاء وفد منه بالوزير الفرنسي على التمسّك بترشيح الجنرال ميشال عون دون سواه.

***جنبلاط في بكركي وموضوع الرئاسة بند أساسي:**

زار النائب وليد جنبلاط الصرح البطريركي الماروني في بكركي في ٢٠١٦/٧/١٨ والتقى البطريرك بشارة الراعي، وصرّح بعد اللقاء، أن البحث تطرّق لموضوع الإنتخابات الرئاسية، وأن المهم بات إنتخاب رئيس أكثر

مِن مَنْ هو الرئيس، لكن هذا التصريح الضبابي، أخفى حقيقة ما أبلغه جنبلاط للراعي، وفقاً لمصادر خاصة، حيث أكد جنبلاط على أن جميع الأطراف اللبنانية باتت على قناعة بضرورة وأهمية إنتخاب رئيس للجمهورية، وأن ثمة إمكانية للتوافق على الجنرال ميشال عون، إلا أن هناك عقبات تحول دون هذا التوافق تتمثّل في عدم تجاوب عون بما فيه الكفاية مع الصيغة والتركيبة اللبنانية من جهة، وإستمرار القوات اللبنانية باتهام حزب الله بالعرقلة على قاعدة أن الحزب غير جدي بترشيح عون لأنه لا يُلزم الرئيس نبيه برّي بانتخابه، معتبراً أن مثل هذا السلوك من عون والقوات يدفع الرئيس بري لإثبات تمايزه عن حزب الله للدفاع عن استقلاليته، ويدفعنا نحن المعارضون لانتخاب عون إلى التخوّف من أن عون آتٍ إلى رئاسة الجمهورية بسُلّم بالعرض، معتبراً أن مصالحة عون . بري، وإبداء عون لمرونة في قانون إنتخاب يحفظ الخصوصية اللبنانية، والتوقف عن الهجوم المباشر والدائم على سعد الحريري، قد يفتح الباب أمام توافق ضمن سلّة على إنتخاب عون، تضمن مجيء سعد الحريري رئيساً للحكومة، وقانون إنتخاب بين الستين والنسبية.

***نهاد المشنوق: "أنا أعمل على إقناع الحريري بعون"**

وفي أجواء تتوافق كلياً مع ما أكده جنبلاط في اللقاء مع البطريرك الراعي، تحدثت بعض الأوساط الإعلامية الخاصة أن الوزير نهاد المشنوق قال في حديث خاص، طلب عدم نشره، إن ترشيح سليمان فرنجية انتهت مفاعيله كلياً، وأن كلاً من سعد الحريري وسليمان فرنجية باتا على قناعة تامة بذلك، لكن الظرف السياسي، وأوضاع سعد الحريري وتياره كلها عوامل لا تساعد على إعلان ذلك. وأكد المشنوق أنه، وفقاً لما يملك من معطيات، يعتبر أن إنتخاب ميشال عون رئيساً للجمهورية ليس بالأمر المستحيل، معتبراً أن موقف السعودية الصلب من ميشال عون مردّه إلى الصورة التي قدّمها تيار المستقبل للسعوديين عن الرجل، وأنه في حال التوافق مع عون على قانون يُرضي المستقبل والإشتراكي ونبيه بري وعلى تكليف سعد الحريري برئاسة الحكومة بعد إنتخاب عون رئيساً، يجعل مسألة إنتخاب عون أمراً ممكناً جداً، زاعماً أنه يعمل على إقناع سعد الحريري بالدخول في بازار مع ميشال عون على هذا الأمر، وأن الأمر ليس مستحيلاً ولا حتى صعباً، وأن الأسابيع المقبلة قد تشهد إنفراجاً في الطروحات، وأنه هو شخصياً متفائل جداً بانتخاب عون رئيساً، وفقاً لمثل هذا التوافق، قبل نهاية العام الحالي، على قاعدة أن عون مضطر للقبول بمثل هذا الإتفاق بحكم العمر، وسعد الحريري أيضاً بحكم الحاجة العملية سياسياً وشعبياً وتنظيمياً وربما مالياً.

***نبيه بري لعون: "أنتخبك بشروط"!**

قيل الكثير من الكلام عن لقاء نبيه بري وجبران باسيل بداية تموز ٢٠١٦ واتفاقهما على ملف النفط، وقيل أكثر عن الإجتماع الذي تلاه في اليوم التالي بين نبيه بري وميشال عون، لكن ما أُجمع عليه أن الطرفين إتفقا على ملف النفط إتفاقاً أكيداً وواضحاً، وأن ما اتفقا عليه نُشرت وقائعه، ولكن التساؤلات بقيت حول ما اتفق عليه الطرفان في ملف الإنتخابات الرئاسية، أو على الأقل ما تمّ تداوله حول هذا الملف.

الأكيد أن الإنتخابات الرئاسية تمّ التطرّق إليها، لكن الإتفاق بشأنها لم يحصل، فعون الطامح لرئاسة الجمهورية يدرك دور بري الفاعل فيه، وبري العارف بطموح عون لا يوزّع هدايا سياسية بالمجان، ويريد من عون الكثير، حتى يقبل به رئيساً، ويسهّل أمر وصوله إلى كرسي الرئاسة في بعبدا... لذلك لجأ الرئيس نبيه بري إلى رمي السنارة في مياه الجنرال في اللقاء الذي جمعه بباسيل، حيث أجاب بري على سؤال لباسيل عن ملف رئاسة الجمهورية ومدى إنعكاس الإتفاق النفطي عليه، قائلاً: "عدس بترابو وكل شي بحسابو، لكن يجب أن تعلموا جيداً لن أنتخب ميشال عون ولو صوّت لأجله الكلّ إلا بشروط..."، وكانت هذه العبارة هي الطُعم الذي دفع بالجنرال عون للنزول في اليوم التالي إلى عين التينة، واللقاء بالرئيس بري، ومحاولة تلمّس طريق ما، لتوسيع التفاهم على النفط، إلى تفاهم على رئاسة الجمهورية من خلال ردم الهوّة والإستجابة لمستلزمات التقارب المُفضي إلى حلّ الخلاف القديم بين الرجلين والتوصّل إلى خطة طريق، خاصة وأن عون وجماعته يعتبرون قبول الرئيس بري بعون يفتح الباب لقبول جنبلاط وإحراج الحريري، وإنطلاقاً من ذلك فإن عون الآن محضّر نفسياً وعملياً لعقد صفقة مع بري.

وإذا أردنا توسيع الدائرة في مقاربة هذا الأمر، فإن أجواء الجنرال عون ومن حوله، ما زالت تعيش على إيجابية الرسالة التي أرسلها النائب وليد جنبلاط للرابية، من خلال التصريح الشهير له منذ شهر تقريباً والذي قال فيه: إنه على استعداد للنزول إلى المجلس النيابي لإنتخاب ميشال عون رئيساً للجمهورية، إذا كان في ذلك مصلحة وطنية، وخروجاً للبنان من النفق. لذلك يجد عون ومن حوله أن المشكلة تكمن حالياً في موقف بري من عون، والحلّ هو أيضاً عند بري وكتلته النيابية. وإنطلاقاً من هذه الرؤية كانت مبادرة عون وزيارته لبري، بعد زيارة باسيل له مباشرةً.

لكن التفاؤل العوني لا يبدو متطابقاً مع أجواء الرئيس بري، إذ يعتبر بري أن لا رابط بين ملف النفط والتسوية الرئاسية، ولا علاقة له بالسلة، بل هو ملف وطني يجب إنجازه عبر إخراجه من الزواريب السياسية.

وفي ظلّ الأجواء الإيجابية التي سُرّبت عن اللقاءات، ثمّة من يعتبر أنها لم تكن على هذا القدر من النجاح. فبخلاف ما قيل عن أن اللقاء بين بري وباسيل إنحصر بالشق النفطي، تشير مصادر عين التينة، إلى أن باسيل أثار موضوع الإنتخابات الرئاسية بشكل جدي. ومما تزيده المصادر على قول برّي أن لا علاقة بين الملفين ومقولة "عدس بترابو كل شيء بحسابو"؛ تُلفت إلى أن رئيس المجلس كان صريحاً إلى أبعد الحدود مع باسيل، قائلاً له إنه "لن ينتخب عون تحت أي ظرف من الظروف، ولو أتت كل الأمم لإنتخابه" إلا بشروط لم يحددها كاملة ومنها تراجع عون عن رأيه بشرعية المجلس النيابي، قبل البحث بالملف الرئاسي.

هذا الكلام يفتح الباب أمام تساؤلات عديدة. أي إن كان برّي فعلاً وجه ما وجهه لباسيل، فما هو مبرّر زيارة عون إلى عين التينة لمناسبة عيد الفطر؟ البعض يضعها في سياق "بروتوكولي" لمقر الرئاسة الثانية، ولكسر الجليد مع برّي بعد موقفه التصعيدي الصريح ضد ترشيحه، ولتقديم ضمانات أخرى غير النفط، قد تتعلق بعمل مجلس النواب، وبقانون الإنتخاب، وبتفاهمات إنتخابية حول بعض المناطق. لكن الأقرب إلى الواقع هو أن عون أراد الإنفتاح على بري والقول له "يمكن أن نقدم نموذجاً جديداً من التعاون البنّاء يبدأ بالنفط ولا ينتهي برئاسة الجمهورية"، ويبدو أن بري اللاعب الماهر التقط الإشارة وهو بحاجة إلى أمرين لإنفتاح موقفه، الأول: الوقت والثاني بلورة عون بصورة جديدة له تقنع بري بذلك.

٤ . فؤاد السنيورة ونهاد المشنوق: "المهم نحن"

يبدو من خلال متابعة دقائق وتفاصيل العلاقة بين الرئيسين نبيه بري وسعد الحريري، أن إنفراجات هامة طرأت على هذه العلاقة، إنعكست في تسهيل عقد جلسات متتالية وجادة لمجلس الوزراء، وغزل متبادل بين الرجلين، وتوافق على بعض الملفات التي قد تشهد إنفراجات في مقبل الأيام، وصولاً إلى إعتبار البعض من المتابعين أن سعد الحريري قد أوكل الرئيس بري بطرح حلول تقوم على إعتماد الطائف أساساً للحل، وإيجاد مخارج للأزمات العالقة ليس على قاعدة السلة المتكاملة إنما على قاعدة خروج الجميع رابحاً.

هذه الأجواء الإيجابية بين الرجلين تلمسها كل من فؤاد السنيورة ونهاد المشنوق، الطامحين لترؤس الحكومة، على قاعدة أن الخلاف بين الحريري وأطراف ٨ آذار يبعد الحريري ويقربهما من رئاسة الحكومة المقبلة، لذا يجدان في إستمرار هذا الخلاف مصلحة لهما، وإن كان نهاد المشنوق أكثر ذكاءً وحنكةً في مقاربة هذا الأمر من السنيورة الذي سعى ويسعى لاستمرار العقدة قائمة بين الحريري وخصومه، خاصة، عون وحزب الله ونبيه بري، حتى أمكن القول إن مصلحة السنيورة في إستمرار العداء والخلاف القائم الذي عمل ويعمل على تأجيجه في السرّ والعلن.

إنطلاقاً من ذلك وجد الرئيس فؤاد السنيورة في تقارب نبيه بري وسعد الحريري، خاصةً في الإتفاق على تفعيل جلسات مجلس الوزراء، والتوافق على ملامح ممكنة لقانون الإنتخابات النيابية على أساس القانون المختلط، خطراً ينبغي مواجهته لذا إستنفر السنيورة لقطع الطريق بين الرجلين من خلال تصعيده ضد رئيس المجلس النيابي في طاولة الحوار أو عبر تصعيد هجومي علني أو عبر تحريض داخلي في الكواليس.

إنطلاقاً من ذلك، فقد استغل فؤاد السنيورة جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٢ التي عرض فيها وزير المالية علي حسن خليل الوضع المالي ومالية الدولة المأزومة، ليشنّ هجوماً على وزارة المال بطريقة مباشرة وعلى الرئيس نبيه بري بطريقة غير مباشرة، مستخدماً كتلة المستقبل منبراً لهذا الهجوم، حيث أصدرت الكتلة بياناً تبين أن الرئيس فؤاد السنيورة هو من صاغ حروفه جاء فيه: "إن وزارة المال لم تقم بأي معالجة حقيقية للأوضاع المالية، وتقاعست عن تدبير ما أمكن من المصادر المالية الصحيحة والمجدية لتعزيز واردات الخزينة". ووصفت (الكتلة) ما يحصل بأنه «إنقلاب مالي في إدارة المال العام وتفشي الفساد والرشوة والهدر المالي المتفلت من أية ضوابط حقيقية».

وفي ظلّ إستغراب القوى السياسية، تبين أن السنيورة تذرع بما ورد في ملحق التقرير الذي عرضه وزير المال في الجلسة حول وضع الحسابات العامة وقطع الحسابات والحسابات العالقة منذ ١٩٩٧ حتى ٢٠١٠، إضافةً إلى تصريح الخليل بعد الجلسة «أننا أنجزنا ستة حسابات من أجل عشرة، والأربعة الباقية نحاول إنجازها بأسرع وقت ممكن لمواكبة أي إحتياج لإقرار إجراءات تتعلق بالمحاسبة والمساءلة».

أما حقيقة هدف رئيس كتلة المستقبل، فلا يعدو كونه، بحسب مصادر مستقبلية وأخرى من ٨ آذار «الحرتقة» على مسار التواصل بين بري والحريري، خصوصاً أنه ليس راضياً عن أي تفاهم بين فريقه وقوى ٨ آذار وخاصةً على قانون الإنتخاب. ولفتت المصادر إلى أن أداء النائب الصيداوي في هذا الصدد بدا جلياً في طاولة الحوار الأخيرة، وخاصةً في ظلّ وضعه «فيتو مذهبي» على أي اقتراح قانون إنتخاب، فضلاً عن معارضته تلبية دعوة بري إلى جلسات حوار في آب المقبل. لكن ردّ الرئيس بري عبر البيان الذي أصدره علي حسن خليل كان بمستوى الهجوم الذي افتعله السنيورة، إلا أن اللافت فيه أن الردّ كان على السنيورة، محيداً تيار المستقبل كحزب ورئيسه سعد الحريري وجاء في الردّ: «لم نعرف أن دراسة مالية علمية ستخرج وزير المال السابق (رئيس كتلة فؤاد السنيورة) عن طوره، وهو سخّر إجتماع المستقبل للدفاع عن تصرفاته غير القانونية بالمال العام». وأضاف في تغريدات عبر تويتر أن وزارة المال لا تحتاج شهادة من الرأي العام (١١) ملياراً منها». وقال إن «وزارة المال تفخر بإنجازها الموازنة العامة في موعدها الدستوري بعكس مرحلة السنيورة، ونتحداه ملاقتنا أمام القضاء لنلاحقه بتهمة الفساد والرشوة».

نهاد المشنوق الوزير المحسوب على تيار المستقبل، والطامح لرئاسة الحكومة في الوقت الضائع، وجد في السجال القائم بين السنيورة والوزير خليل الممثّل للرئيس نبيه بري في الحكومة، فرصةً لبيع أوراق للرئيس نبيه بري من جهة، وإنقاذاً للعلاقة بين بري والحريري من جهة ثانية، فيكسب بذلك ثقة الطرفين ويضرب عصفورين بحجر واحد: الأول إزاحة السنيورة كلياً من أي منافسة له في التيار وخارجه بعدما تمّ إزاحة أشرف ريفي سابقاً، والثاني: كسب ودّ الرئيس نبيه بري وسعد الحريري لعلمه المسبق برغبتهما بتواصل العلاقة الإيجابية بينهما، وإنطلاقاً من ذلك عمد نهاد المشنوق إلى الإعتراض على السنيورة في إجتماع كتلة المستقبل الذي صدر عنه البيان الذي هاجم الوزير خليل. وتؤكد المعلومات أن الوزير المشنوق دخل في نقاش حادّ خلال الإجتماع مع السنيورة، معتبراً أن ما يحمله الرئيس السنيورة للحكومة والوزير علي حسن خليل في الموضوع المالي غير صائب في هذا الوقت بالتحديد، لأن البلاد تواجه تحديات وجودية، والحكومة الحالية هي حكومة إنتقالية.

وقد تلاقى إعتراض الوزير المشنوق هذا مع موقف رئيس تيار المستقبل سعد الحريري، حيث لم يكد يصدر بيان كتلة المستقبل، حتى بادر الحريري إلى الإتصال بالسنيورة مستنكراً إصدار بيان بهذه اللهجة ضد

الرئيس نبيه بري دون علمه المسبق به، مذكراً السنيورة بأنه يعتبر العلاقة مع نبيه بري خطاً أحمراً، وأن أي تهديد لعلاقة تيار المستقبل برئيس مجلس النواب نبيه بري أمر غير مسموح. وتؤكد مصادر مطلعة من داخل المستقبل أن الحريري أكد في مجالسه الخاصة، أنه قد ضاق ذرعاً بحرتقات السنيورة، وتغريده أحياناً خارج ثوابت ينتهجها سعد الحريري. وتضيف المعلومات المتوفرة أن الحريري حزم أمره بإيقاف تغريد السنيورة خارج سربه، وأبلغه بشكل واضح بأنه ممنوع المساس بالعلاقة مع الرئيس نبيه بري، لأنها علاقة إستراتيجية وهناك تفاهم معه في الفترة الأخيرة خصوصاً على عددٍ من الملفات الأساسية والحساسة.

وإن دلّ هذا السجال بين السنيورة وخليل، وبين السنيورة وأركان تياره السياسي وعلى رأسهم رئيس التيار، على شيء فإنما يدل على:

ـ أن الوضع الداخلي في تيار المستقبل يشهد مزيداً من الترهّل والخلافات الداخلية حول الخيارات السياسية، فبعد تجميد عضوية خالد الضاهر في كتلة المستقبل النيابية، والخلافات الحادة التي أخرجت الوزير أشرف ريفي من تحت جناح وعباءة سعد الحريري، والإنذار الذي لجم معين المرعبي، جاء دور فؤاد السنيورة المشاكس بوجه سعد الحريري لحساباته الخاصة، حيث تؤكد المعلومات المتوفرة أن فؤاد السنيورة لن ينام على ضيم إسكاته من قِبل سعد الحريري، لكن الرجل المحنّك إلى حد الثعلبة، سيتحين الفرصة لإثبات مكانته وقدرته وربما حاجة الحريري له، دون أن يجد الحريري القدرة على النيل منه، ولا نظن أن الحريري في وارد التعاطي مع السنيورة كما تعاطى مع الضاهر وريفي والمرعبي لإعتبارات كثيرة.

٧ ـ باريس و«حزب الله»: علاقة يعكسها قصر الصنوبر:

هو لقاء أراده الجانبان، ذلك الذي جمع وزير الخارجية الفرنسي جان مارك إيرولت مع «حزب الله» في قصر الصنوبر في ٢٠١٦/٧/١٢. التقى الجانبان مطولاً، وأراد الحزب حسب متابعين للزيارة، إيصال رسالة لا لُبس فيها لباريس حول جدّية الحزب في الملف الرئاسي، بعد إتهامات كثيرة له بعدم رغبته في إيصال رئيس الجمهورية. وثانياً، لسبر أغوار الموقف الفرنسي ومعرفة ما إذا كانت باريس ستُبدي أية مرونة على الصعيد الرئاسي، وهي المعروفة اليوم بأنها تمتلك الموقف الغربي الأكثر تشدّداً من الأزمة السورية.

والواقع أن نقاطاً خلافية جوهرية لا تزال تفصل بين فرنسا و«حزب الله»، لبنانياً وإقليمياً. ومن المعروف أنّ باريس كانت قد وضعت «الجناح العسكري للحزب» على لائحة الإرهاب. لكن برغم ذلك، حرص الفرنسيون على عدم القطع مع الحزب وإبقاء خطوط الإتصال مفتوحة سياسياً.

وقد جرت لقاءات عدة بين مسؤولين في الحزب والسفراء الفرنسيين في لبنان، وحرصت الخارجية الفرنسية على دعوة مسؤولين في الحزب لزيارة باريس، كما حصل على سبيل المثال مع النائب علي فياض الذي زار باريس بدعوة من مجموعة أصدقاء لبنان في البرلمان الفرنسي. وهو الأمر الذي عبّر عن نية فرنسية جديّة بالتواصل مع الحزب الذي، بالرغم من ذلك، يحتفظ بملاحظات جوهرية على السياسات الفرنسية في المنطقة عامة، وفي لبنان خاصة.

والحال أن اللقاء جاء ليشير إلى الأهمية التي توليها باريس لعلاقتها مع الحزب، في الوقت الذي تسنّ فيه الولايات المتحدة قوانين لإلتزام أوروبا وضع حزب الله بكل أجنحته على لوائح الإرهاب الأوروبية، من دون أن يعني ذلك تقارباً في المواقف بين الجانبين.

من هنا، كان الوزير الفرنسي مستمعاً في غالبية وقت اللقاء الذي جمعه مع النائب فيّاض ومسؤول العلاقات الدولية في الحزب عمار الموسوي.

شرح إيرولت موقف بلاده القلق على إستقرار لبنان ورغبتها في حماية المؤسسات من الترهّل في هذا البلد «الشقيق» لفرنسا، إبتداءً من توصل اللبنانيين إلى حلّ على الصعيد الرئاسي.

على هذا الصعيد كان واضحاً طرح إيرولت في زيارته اللبنانية والذي عرضه على المسؤولين اللبنانيين: أولى خطوات الحلّ للأزمة السياسية اللبنانية تتمّ عبر إنتخاب رئيس للجمهورية، يليه تشكيل حكومة جامعة، ثم إنتخاب مجلس نيابي.

هي «سلة» فرنسية سرعان ما اقتنصها بعض قوى «١٤ آذار» في الوقت الذي أكد الحزب فيه للضيف الفرنسي جديته في ترشيح العماد ميشال عون للرئاسة. تلك كانت إجابة الحزب لسؤال إيرولت عن ماهيّة الحلّ رئاسياً بالنسبة إلى الحزب.

شرح فياض والموسوسي لإيرولت أن خلفية موقف الحزب في ترشيح عون تتمثل في مراعاة خصوصية المسيحيين، للإنطلاق منها نحو تحقيق نقلة نوعية تمهيداً لخرق على صعيد الإنفراج السياسي في لبنان.

لا يعني هذا الأمر أن الحزب لا يؤيد النائب سليمان فرنجية، ولكن دعم ترشيح عون يستجيب للرغبات المسيحية في خضم التحديات والتحوّلات الوجودية في المنطقة.

والواقع أن إيرولت أكد لمسؤولي الحزب، كما للمسؤولين اللبنانيين، رغبة بلاده في لبننة الإستحقاق الرئاسي، وهو لقي إجابة من الحزب أن إنتخاب عون يجب أن يحصل لأسباب لبنانية، بينما من يرفض وصول «الجنرال» فإنّ موقفه يأتي بدافع إقليمي. وكانت ثمّة دعوة من الحزب لفرنسا لإقناع أصدقائها في لبنان بإنجاح الإستحقاق الرئاسي، ما يشكّل بوابة للحلّ في لبنان.

على أن إيرولت شرح الأهمية التي توليها بلاده لإستقرار لبنان، ولم يتوجه بنقد لسياسة الحزب في لبنان وسوريا، وانطلاقاً من رغبته في حفظ الإستقرار اللبناني، أبلغ إيرولت الحزب حرصه على إستقرار الجنوب اللبناني، فكان تأكيد مقابل على دور المقاومة في حماية الإستقرار، كما في مواجهة التكفير، وهذان العاملان يتطلبان تضافر جهود الجميع، خاصةً وأن التكفير لا يستثني أحداً.

ولا شكّ أن موضوع النازحين يحتلّ أهمية أخرى بالنسبة إلى باريس، وأكد الضيف الفرنسي أن هؤلاء اللاجئين السوريين لن يستوطنوا في لبنان، ومصيرهم العودة إلى بلادهم فور التوصّل إلى حلّ سياسي للأزمة السورية. ولقي ذلك صدىً طيباً لدى مسؤولي الحزب، وهما شددا على ضرورة قيام المجتمع الدولي بواجباته إزاء اللاجئين في سبيل عودتهم إلى بلادهم.

على أن اللقاء سيؤسّس للقاءات أخرى في ظلّ رغبة الجانبين باستمرار الإمساك بالعصا من الوسط وحفظ العلاقة ولو في حدّها الأدنى.

٨ . زيارة وزير الخارجية الفرنسي إلى لبنان:

زار وزير الخارجية الفرنسي جان مارك إيرولت لبنان في الثاني والثالث عشر من تموز ٢٠١٦، بعد تأجيل للزيارة التي كانت مقرّرة في ٢٠١٦/٦/٢٨، والتي رُوّج لها على أنها تحمل مبادرة أو رؤية أو أقلّه سعيٌ

فرنسيٌ لإيجاد حلّ للفراغ السياسي والرئاسي الحاصل في لبنان منذ سنتين ونيف، وذلك إستناداً إلى ما أشيع عن الزيارة والهدف منها من جهة، وإلى التقاليد السياسية الفرنسية في العلاقة مع لبنان لجهة إعطاء الأولوية دائماً لموقع رئاسة الجمهورية من جهة ثانية. لكن الأوساط المطلعة على خفايا الزيارة والمباحثات التي أجراها الوزير الفرنسي تؤكد أن ملف رئاسة الجمهورية، لم يكن طبقاً رئيسياً على مائدة الزيارة، وأن الغاية الأساسية للزيارة كانت متشعبة وذات صلة بالمصالح الفرنسية، وترسيخ دور فرنسا في لبنان، على أبواب ما يُحكى عن تقاسم نفوذ في المنطقة يجري الترتيب له، تارةً بالميدان وتارةً بالسياسة بين الدول الفاعلة في ملفات المنطقة إقليمياً ودولياً.

لم يَحد إيرولت، ولو سنتيمتراً واحداً، عن أصول الدبلوماسية المتعارَف عليها في السياسة، ظهرت فرنسا وكأنها تسير على «الصراط المستقيم»، فلا تتبنى طرفاً ضد آخر. حرص وزير خارجيتها على أن يتضمن جدول أعماله لقاءات مع مختلف الأطراف حتى لو اضطره ذلك إلى أن يزور لبنان من شماله إلى جنوبه خلال يومي الزيارة.

أما إعلامياً، فقد عرف الرجل كيف يغذي الفرضيات التي أحاطت بزيارته كي يطمس الغاية الحقيقية منها، فيبقى الهدف المعلن هو حثّ الأفرقاء اللبنانيين على توفير مناخات للتوافق الداخلي في موضوع الرئاسة. لكن مصادر مقرّبة من الدبلوماسية الفرنسية أشارت إلى أن «إيرولت تحدث في كل شيء ما عدا الرئاسة». مشيرةً إلى أن أساس الزيارة مرتبط بـ«إنعاش الملف النفطي الذي فتح شهية فرنسا على ما يمكن أن يُبقي لها من موطئ قدم نفطي في المنطقة». فما إن «لمست باريس توافقاً لبنانياً في هذا الملف حتى أعادت إحياء دبلوماسيتها» بحسب المصادر التي نقلت «إرتياباً فرنسياً من التعاون الروسي الأميركي في سوريا الذي لن يُبقي لها مكان، على إعتبار أن من يزرع في سوريا يحصد في لبنان».

وبما أن فرنسا «تفتقد اليوم في السياسة حليفاً قوياً، فهي تبحث عن مداخل أخرى لتفعيل دورها، وقررت أن يكون النفط أحدها». وكشفت المصادر أن «حديث الرجل تركز على تلزيم شركة توتال الفرنسية واحداً من البلوكات العشرة»، مشيرةً إلى أن «فرنسا تضع نصب أعينها البلوك الرابع في البترون، والبلوكين الثامن

والتاسع في الجنوب»، داعمةً مطلبها هذا «بقدرتها على لعب دور الوسيط في هذه المنطقة المتنازَع عليها مع إسرائيل».

أما في ما يتعلق بالتعاون الإستخباراتي، فقد لفتت المصادر إلى أن «أكثر ما يثير ريبة باريس هذه الأيام، هو عودة الفرنسيين الذين شاركوا في الحرب على الأراضي السورية في صفوف التنظيمات الإرهابية». ومن وجهة النظر الفرنسية، لا بد أن يدفع «التعاون الروسي ـ الأميركي هؤلاء إلى الخروج من سوريا والعودة إلى حيث أتوا».

وبما أنه «لم يعد هناك معبراً آخر غير لبنان، فإن أحد المطالب الفرنسية التي نقلها إيرولت إلى المسؤولين اللبنانيين، هو إعداد تقارير بأسماء المسافرين من لبنان، والحصول على قاعدة البيانات التي ستظهرها الخطة الأمنية الجديدة في مطار بيروت». إضافةً إلى تعزيز التعاون بين الأجهزة الأمنية الفرنسية واللبنانية.

يبقى موضوع السلاح الفرنسي الذي خسرت باريس صفقته مع لبنان نتيجة القرار السعودي بتوقيف الهبة إلى الجيش اللبناني. وفي هذا الإطار تنقل المصادر إستياء فرنسا من الحديث الذي خرج على لسان أكثر من مسؤول، ومنهم السفير اللبناني في روسيا، وعبّروا فيه عن اهتمام لبنان باستيراد السلاح الروسي. ففي ظلّ عدم توافر الأموال السعودية لشراء السلاح الفرنسي «تحرص فرنسا، كما قال وزير خارجيتها، على الإستفادة من هذا الملف، أقله من باب الطائرات الفرنسية التي سبق أن اشتراها لبنان من فرنسا في ثمانينات القرن الماضي، ليكون لها جزء من الميزانية التي يخصّصها لبنان لصيانة معداته القديمة»، إلا أن معلقين ومراقبين رأوا أن فرنسا تلعب دور الأغبياء في ساحة الأذكياء فهي عرضت كلاماً ولن تحصد سوى ما عرضت.

وكانت الدبلوماسية الفرنسية قد صفعت نفسها بنفسها ثلاث مرات فوق السماء اللبنانية خلال عام واحد: أول مرة حين زار الموفد الفرنسي جان فرنسوا جيروا بيروت في حزيران ٢٠١٥، معتقداً أنه قادر على إخراج الأرانب من قبعته، قبل أن يختفي ولا يسمع أحد عنه خبراً إضافياً.

المرة الثانية حين بادر الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند إلى الإتصال بالنائب سليمان فرنجية، غداة مبادرة الحريري الرئاسية، باحثاً عما يمكنهما الحديث بشأنه ربع ساعة كاملة، ظناً منه أنه يقطفها طازجة وسيكون عرّاب إتفاق وصول فرنجية إلى قصر بعبدا، إلا أن المبادرة سقطت أو جُمّدت، وبدت فرنسا غير مؤثرة في شيء.

أما الصفعة الثالثة فتمثلت في تسريب الفرنسيين خبراً عن نيّتهم عقد مؤتمر من أجل لبنان، في ما يشبه إستدراج العروض من المعنيين بالتسوية اللبنانية، إلا أن أحداً «لم يعبرهم» أو يسأل عن مؤتمرهم، فعمدوا إلى نفي الخبر من أساسه.

ولا شك في أن الزيارة الاخيرة لوزير الخارجية التي اتت خالية الوفاض؛ كانت الصفعة الرابعة التي توجهها الإدارة الفرنسية إلى نفسها، ويبدو أن الفرنسيين أمام توجيه صفعة خامسة لأنفسهم ستخرجهم كلياً من دائرة التأثير لأنهم يغردون خارج السرب كلياً بلغة الالفة البغيضة وهذا يظهر جلياً في ما أقدمت عليه فرنسا رسمياً إلى مجلس الأمن الدولي بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٠ تطلب فيه إصدار بيان عن مجلس الأمن بشأن لبنان والدعوة لإنتخاب رئيس الجمهورية، ودعوة الأطراف اللبنانيين للنأي ببلدهم عن تداعيات الأزمة السورية والتدخل فيها، في خطوة تستهدف حزب الله فرنسياً.

١٠ . حرب تموز في ذكراها العاشرة:

حضرت حرب تموز في ذكراها العاشرة، ولبنان مثقل بمشاكله الداخلية، وأزماته الحكومية، والمالية والإجتماعية والبيئية، والإنقسامات الأفقية والعمودية بين أطرافه السياسية، الأمر الذي حصر الإهتمام بهذه الحرب وذكرياتها بفريق المقاومة ووسائل الإعلام المحسوبة عليها (الميادين . المنار . النور . الأخبار . السفير . الجديد و nbn)، إلا أن اللافت أن الإنتقادات التي كانت تصاحب الذكرى لحزب الله والإتهامات له بتدمير لبنان من قِبل أطراف الرابع عشر من آذار غابت هذه السنة، إلا أن هذا الفريق بدا وكأنه من كوكب آخر، لا تعنيه تلك الحرب التي جرت على بلاده قبل سنوات عشر.

العدو، كما حزب الله، قيّم الحرب في ذكراها العاشرة معدّداً دروسها وإخفاقاته فيها، في مختلف وسائل إعلامه، وعلى لسان العديد من قادته العسكريين والسياسيين والأمنيين الحاليين والسابقين، في ظلّ:

أ ـ الحديث عن تعاظم قوّة حزب الله وترسانته العسكرية، وتراكم الخبرة القتالية لدى مقاتليه بفعل مشاركته في الحرب السورية.

ب ـ إعتراف بعض قادة الإحتلال بعدم إستعداد دولة الكيان لحرب جديدة مع الحزب، والتحذير من نتائجها المدمرة على «إسرائيل».

ج ـ تهديد قادة «إسرائيل» الحاليين خاصةً لحزب الله وقيادته وللبنان من أن الحرب المقبلة ستكون مدمرة للبنان ولبنيته التحتية.

د ـ مزيد من الإعترافات الإسرائيلية بالإخفاق في حرب تموز ٢٠٠٦، وتفنيد نقاط الإخفاق والخلل والدعوة لتلافيها في أيّ حرب مقبلة.

وأياً تكن تقييمات العدو والصديق لهذه الحرب فإن كابوسها المرعب والخوف من تكرار النتائج نفسها في أيّ حرب مقبلة، مازال يسيطر على قادة الإحتلال وشعبه ومحلّليه.

لكن إعلام العدو وقيادته يتحدثون عن كثير من المتغيرات السلبية على حزب الله ومن أبرزها:

أ ـ إستنزاف الحزب في الحرب السورية.

ب ـ تراجع التأييد الشعبي في الأوساط اللبنانية والعربية للحزب، وتراجع صورته كحزب مقاوم للإحتلال بفعل عوامل متعددة أهمها، مشاركة الحزب في الحرب السورية ومناصرته لبشار الأسد «العلوي» على حدّ الإعلام الإسرائيلي ضد الشعب السوري السُنّي الأمر الذي أساء إلى صورة الحزب ومكانته، وتغيير النظرة إليه، حتى غدا حزب الله بنظر كثير من الشعوب العربية حزباً طائفياً يقاتل ويقتل السنّة في سوريا والعراق، أما العامل الثاني فتمثل في الحصار الدولي والعربي لحزب الله ومصادر تمويله، ووسمه بالإرهاب.

ج ـ تراجع قدرات الحزب على أكثر من صعيد، مالياً بفعل العقوبات والإستنزاف المالي له في سوريا، وإعلامياً بفعل حجب المنار «قناة حزب الله الأساسية» عن العالم العربي والخارج، عن جميع الأقمار الصناعية العربية، ويبدو أن الإسرائيليين قد تأثروا بالمعطيات الخاطئة التي يسعى لبثها فريق ١٤ آذار في لبنان والتي تتحدث عن أن الفاتورة التي يدفعها حزب الله في سوريا أدت إلى حالة نقمة في الأوساط الشيعية في لبنان.

د ـ تبدّل مواقف الأنظمة العربية أو غالبيتها من حزب الله بحيث أصبح الحزب عدواً لبعض الأنظمة العربية الرسمية خاصة في دول الخليج وتحويله إلى منظمة إرهابية، وفقاً لتوصيف هذه الأنظمة والذي انسحب قرارات ضد الحزب في مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية، حتى غدا حزب الله بالنسبة لهذه الأنظمة والشريحة الأوسع من شعوبها منظمة إرهابية مماثلة للقاعدة وداعش.

ما يجب التوقّف عنده في قراءات العدو الإسرائيلي للمقاومة وحزب الله، إعتراف العدو بعجزه عن مواجهة الحزب وقدراته ومخاوفه من تنامي هذه القدرات، واستقوائه في الوقت عينه بالأنظمة العربية والخليجية تحديداً، والحرب المذهبية التي تشنّ ضد الحزب ومقاومته، كنقاط قوّة للعدو في مواجهة الحزب. الأمر الذي يفتح الباب لألف علامة إستفهام حول دور الأنظمة العربية التي تناصب حزب الله ومقاومته العداء لصالح «إسرائيل»، التي على ما يبدو قد شُرّعت أمامها أبواب غالبية العواصم العربية، تحت عناوين شتى:

. مصر تحت عنوان مواجهة التطرف وقطع الطريق أمام تمادي النفوذ التركي في غزة.

. السعودية ودول الخليج تحت عنوان مواجهة إيران وتمددها في المنطقة.

. الأردن تحت عناوين متعددة وواهية.

وليس مستغرباً، بعد حضور الأمير تركي الفيصل، رئيس الإستخبارات السعودية السابق، لأعمال مؤتمر هرتزيليا في الشهر الفائت أن يقوم اللواء السابق في الإستخبارات السعودية أنور عشقي بزيارة إلى «إسرائيل» على رأس وفد إقتصادي وتجاري ضم رجال أعمال سعوديين ولقاؤه قادة إسرائيليين رسميين وحزبيين، لكن المستغرب حقيقة أن:

أ . تأتي هذه الزيارة في ٢٠١٦/٧/٢١ متزامنةً مع ذكرى أشرس حرب شنتها «إسرائيل» على لبنان ومقاومته.

ب . أن لا يصدر أي تصريح خليجي لإدانة الزيارة أو رفضها على الأقل.

ج . أن تصمت الدول العربية والجامعة العربية عن إدانة الزيارة أو حتى رفضها، أو حتى التذكير بأنها تشكل خرقاً لقرارات المقاطعة على الأقل.

د . والأكثر غرابةً، الصمت المطبق من قِبل جماعات الإسلام السياسي بما في ذلك الإخوان المسلمين وجناحها العسكري في فلسطين «حماس» عن إدانة الزيارة. لا بل شهدنا أن بعض القوى الفلسطينية أمثال السلطة وحركة فتح على لسان جبريل الرجوب رحبوا بالزيارة واعتبروا أنها تصب في خدمة الشعب الفلسطيني.

هـ . أن هذه الزيارة ليست الأولى من نوعها لرجال أعمال سعوديين إلى «إسرائيل» باعتراف الصحافة الإسرائيلية.

و . أن أنور عشقي وجّه دعوة لأعضاء في الكنيست ورجال أعمال إسرائيليين لزيارة السعودية، وتحدثت أوساط إسرائيلية أن وفداً إسرائيلياً يحضّر نفسه لزيارة الرياض، دون تحديد موعد للزيارة.

أخيراً يبدو أن حزب الله ومقاومته باتوا في سرب قلّ ناصره، وفي زمنٍ قلّ فيه المؤمنون بالعروبة والعداء لـ«إسرائيل»، لا بل في زمنً بات إسلام بعض العرب والمسلمين يدفعهم نحو «إسرائيل» ضد من قاومها وهزمها، وحتى بعضهم بات عاجزا حتى عن إدانة الأتراك والسعوديين والمصريين عند تشريعهم للإحتلال بالإتفاقات والزيارات والصفقات، إلا أن العجب أن بشار الأسد في نظر هؤلاء بات خائناً لأنه يتحالف مع الروس، ضد الإرهاب في بلاده، لأن الروس لديهم تنسيق وعلاقات مع «إسرائيل»!!

١١ . لبنان يتحفظ في القمة العربية:

اتخذ وفد لبنان المشارك في أعمال القمة العربية في نواكشوط في ٢٠١٦/٧/٢٥، موقفاً مماثلاً لمواقفه السابقة بشأن السعي الخليجي والسعودي خصوصاً لإتهام حزب الله بالإرهاب وإتهام إيران بالتدخل في الشؤون

العربية الداخلية، وأعلن رئيس الوفد اللبناني إلى القمة ورئيس الحكومة اللبنانية تمام سلام أن لبنان سيتحفظ على هذا الأمر، بعد رفض العراق لهذا الإتهام لحزب الله وإيران، وبذلك سيكون لبنان قد اتخذ القرار المنسجم مع تركيبته الداخلية والذي يحافظ على إستقراره وفي الوقت نفسه لم يكن سبباً في كسر الإجماع العربي، وهذا ما أكده سلام في كلمته في القمة مؤكداً أن حزب الله جزء من التركيبة والحكومة اللبنانية، وأحد أسس صمودنا الداخلي.

١٢ . الإرهاب عدو الجميع وملاحقته مستمرّة:

أجمعت الأطراف اللبنانية كافة، بعد تفجيرات القاع الأخيرة، على أن الإرهاب عدو اللبنانيين جميعاً، وخطر يواجه لبنان وشعبه، في ظل تراجع وتيرة ربط الإرهاب الذي يضرب في لبنان بين الحين والآخر، بمشاركة حزب الله في الحرب السورية، الأمر الذي يعكس فشل هذه المقولة وإنعدام فائدتها سواء في إتهام حزب الله والنيل منه، أو في محاولة تبرئة داعش والمنظمات الإرهابية والتخفيف من حدّة جرائمها.

إلى ذلك، فإن المقاومة والجيش اللبناني يعمدون بشكل شبه يومي إلى الإعلان عن إستهداف تجمعات أو مواقع أو آليات للمنظمات الإرهابية في جرود عرسال، وإيقاع الخسائر فيها، الأمر الذي يجعل قضية خطر هؤلاء على الداخل اللبناني حية وحاضرة. كما أن الأجهزة الأمنية اللبنانية خاصةً مخابرات الجيش تعلن يوماً بعد يوم عن إعتقال أفراد أو مجموعات يعملون لصالح داعش والقاعدة في الداخل اللبناني أو شاركوا في القتال إلى جانبها سابقاً في سوريا أو الجرود اللبنانية الشرقية.

١٤ . الجماعة الإسلامية تركية الهوى والإنتماء:

إنعكس ولاء الجماعة الإسلامية في لبنان لتركيا ورئيسها أردوغان على خلفية الإنتماء الأيديولوجي لفكر الإخوان المسلمين في ردّة فعل الجماعة الإسلامية التي تمثل جناح الإخوان المسلمين في لبنان ومؤيديها، على الإنقلاب الفاشل، الذي شهدته تركيا في ٢٠١٦/٧/١٥، فاستنفرت الجماعة الإسلامية بإعلامها ووسائل التعبير المتوفرة لديها، وقياداتها ورجال الدين التابعين لها لمناصرة أردوغان والدفاع عنه، والتهنئة بفشل الإنقلاب العسكري الذي جرى عليه، فانتشرت اللافتات المؤيدة لأردوغان في المناطق التي تسيطر عليها

الجماعة الإسلامية، وانطلق مؤيدوها على وسائل التواصل الإجتماعي في حملة شبه منظمة لمبايعة أردوغان وكأنه خليفة المسلمين، في ظل تغاضٍ شبه تام عن مواقفه وعلاقاته مع الكيان الصهيوني، وزيارة وزير خارجيته إلى القدس المحتلة.

١٥ . البطريرك يؤيد بطريقة غير مباشرة معادلة الجيش والشعب والمقاومة:

زار البطريرك الماروني بشارة الراعي بلدة القاع بعد أسابيع على إستهدافها من قِبل ثمانية إنتحاريين من داعش، وقد أكد الراعي من داخل البلدة على ضرورة صمود المسيحيين في أرضهم في منطقة بعلبك . الهرمل، وعدم الهجرة منها والدفاع عنها، داعياً أهالي البلدة إلى أفضل العلاقات مع محيطهم من كافة الطوائف والتكاتف مع أهالي المنطقة والجيش اللبناني والقوى الأمنية للحفاظ على وجودهم في هذه المنطقة، مرسخاً بذلك مؤازرة الشعب بقواه ومقاومته للجيش اللبناني في مواجهة الإرهاب.

١٦ . الحزب القومي ينجو من الإنقسام:

بعد واحد وعشرين يوماً على تعديل الدستور الداخلي للحزب القومي السوري الإجتماعي، وإنتخاب أسعد حردان للمرة الثالثة أميناً عاماً للحزب بناءً على التعديل الذي جرى بعدما كان يُمنع إنتخاب الرئيس لأكثر من ولايتين اثنتين، أسقطت المحكمة الحزبية العليا في الحزب قرار التعديل بناءً على الطعن المقدم من عضو المجلس الأعلى (أعلى هيئة تنظيمية قيادية في الحزب) الأمين أنطوان خليل الرافض للتعديل الدستوري الذي سمح لأسعد حردان بالترشح لولاية ثالثة في رئاسة الحزب، ما يعني أن رئاسة حردان الثالثة باتت في حكم الملغاة، وبات الرجل رئيساً سابقاً للحزب، واتبعت المحكمة الحزبية التي يترأسها أعتق القوميين الأمين ميشال الحاج، قرارها الأول بقرارٍ ثانٍ، فُتح بموجبه باب الترشح لرئاسة الحزب، وإجراء الإنتخابات في مهلة ١٥ يوماً.

وبذلك رسّخ القومي الإنتماء الداخلي فيه، وحمى نفسه من إنشقاق كان سيكلّف الحزب الكثير فيما لو حدث.

تجدر الإشارة إلى أن كلّ موازين القوى داخل الحزب والمعطيات التي ترشح من داخله، تشير إلى أن الأمين علي قانصو هو الرئيس المقبل والمنتخب للحزب.

١٧ . الوضع الداخلي في تيار المستقبل:

تيار المستقبل على موعد في تشرين الثاني ٢٠١٦، مع مؤتمر تنظيمي عام لتجديد الدم في التيار وتفعيل العمل التنظيمي والتغلب على المشاكل التي أدت إلى خسارة المستقبل كثيراً من هيبته وأوراقه في الإنتخابات البلدية الماضية.

وقد أشبعنا دراسة الوضع الداخلي للمستقبل بالتشريح والدراسة خلال القراءات التحليلية الثلاثة الأخيرة، إلا أن المستجد الذي يجب التوقّف عنده، هو أن تأخير موعد المؤتمر التنظيمي العام للتيار حتى تشرين الثاني المقبل، مردّه، وفقاً للمعطيات المتوفرة ، إلى أمرين رئيسيين إثنين هما:

أ . غياب الرؤية للحل والمعالجة، والتخوّف من إنقلاب المتضررين من التغييرات على المستقبل.

ب . الأزمة المالية المستمرة في التيار رغم الوعود بحلها منذ سنة خلال شهر أو شهرين.

لذلك تفتقت عبقرية أحمد الحريري عن حلٍ للعقدة الأولى تتمثل في تعيين المتضررين في مواقع داخل التيار، هذا الحل ذو طابع معنوي يحفظ ماء وجوههم، مثل المكتب السياسي أو إختراع مكاتب قيادية جديدة، فيما بقيت النقطة الثانية عقدة بدون حلّ بانتظار الإفراج عن الأموال من قِبل السعودية.

في هذا الوقت لا تزال شعبية المستقبل في تآكل مستمر ويتمثل ذلك في:

أ . إنعدام الأنشطة والعمل التنظيمي والإعلامي في التيار وإقتصار ذلك على بيانات كتلة المستقبل النيابية.

ب . عدم ترجمة أي من وعود الحريري التي أطلقها في الإفطارات الرمضانية، على صعيد الإنماء أو المشاريع أو... إلخ.

ج . إنقلاب في الشارع على المقولات التي روّج لها المستقبل الذي نادى على سبيل المثال لحماية عرسال وأهلها والنازحين السوريين فيها على مدى سنوات طويلة، وإذ ببلدية عرسال تتخذ قراراً بمنع السوريين من التجول في البلدة ليلاً حرصاً على أمنها، وتخوّفاً من ممارسات المنظمات الإرهابية المحيطة فيها.

د . إستمرار الخلاف الحاصل بين المستقبل وكل من أشرف ريفي وخالد الضاهر وحتى معين المرعبي، إلى درجة أن الضاهر بدأ بالتحريض الإعلامي والسياسي على المستقبل ودعوة سعد الحريري للإستقالة من رئاسة التيار لأنه أثبت فشله.

هـ . تفلت الشارع السنّي من الولاء للمستقبل حيث باتت صور مسؤوليه تُحرق في الشوارع في مدينة طرابلس، كما حصل الأحد في ٢٠١٦/٧/٢٤، عندما أقدم شبان على تمزيق صور سعد الحريري في المدينة وإحراق صور أحد أبرز رموز المستقبل في المدينة النائب سمير الجسر، على خلفية إعتقال فرع المعلومات لأحد المطلوبين.

و . ظهور الخلافات التي كانت نائمة إلى العلن بين سعد الحريري وفؤاد السنيورة، وهذا ما ظهر جلياً في ردّ الحريري على السنيورة لدى مهاجمته للوزير علي حسن خليل، وبالتالي للرئيس نبيه بري (أنظر فقرة كاملة في هذه القراءة عن هذا الموضوع).

. محاكمة صحيفة "الأخبار" محلياً ودولياً:

تعرضت الصحافة اللبنانية ممثّلة بجريدة الأخبار لإعتداءين كلاهما يحملان نكهة النيل من المقاومة، وقد تمثّل الإعتداء الأول بإعلان المحكمة الدولية قبيل منتصف تموز أن جريدة الأخبار ورئيس تحريرها إبراهيم الأمين مذنبين في قضية نشر صور للشهود السريين المفترضين لدى المحكمة الدولية وأن قرار العقوبة سيصدر لاحقاً.

أما الإعتداء الثاني فقد تمثّل في تجريم القضاء اللبناني للرجل الثاني في الصحيفة الإعلامي حسن عليق بناء على دعوة أقامها ضده العميل فايز كرم على خلفية مقالة كتبها عليق بُعيد الإفراج عن كرم جاء فيها: إن الحكم الذي نُفّذ بحق مدان بالتعامل مع العدو الإسرائيلي إنما هو خطوة تشجع على العمالة، الأمر الذي استفزّ العميل كرم الذي حُكم وسجن بتهمة العمالة، فأقام دعوة على الإعلامي عليق وكسبها للأسف.

١٨ . الحوار فولكلور لبناني غير منتِج:

يستمر تعهد كل من حزب الله وتيار المستقبل بعقد جلسات الحوار الثنائية بينهما في عين التينة بحضور مندوب الرئيس نبيه بري الوزير علي حسن خليل، في ظلّ تأكيد الطرفين على الهدف الدائم لهذا الحوار، ألا وهو تخفيف الإحتقان والتوتر في الشارع وتخفيف التشنج بين الطرفين، مع أن الطرفين لم يتوصلا منذ بدء الحوار بينهما إلى حلٍ عملي لقضايا عالقة.

الأمر نفسه ينطبق على جلسات الحوار الوطني التي دعا إليها ويترأسها رئيس مجلس النواب نبيه بري، إلا أن الجديد في جلسة الحوار الوطني المقبلة تسريب معلومات عن إحتمال إيقاف سمير جعجع والقوات اللبنانية مفاعيل القرار السابق القاضي بعدم المشاركة في هذا الحوار، وتبرر أوساط القوات ورئيسها مشاركتها المحتملة في هذه الجلسات، بنية سمير جعجع إبلاغ المتحاورين أن عدم إنتخاب ميشال عون رئيساً يعني إستمرار الفراغ في سُدة الرئاسة الأولى.